

د. عبد الوهاب بن عبد الله الرسيني

## تطور دليل القاعدة الأصولية عند الجمهور

(الواجب المخير نموذجًا)

دراسة استقرائية تحليلية

Vacip  
210002

د. عبد الوهاب بن عبد الله الرسيني (\*)

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

فإن الفقه في دين الله تعالى أشرف معلوم، وأسمى مطلوب، وشرفه وسموه من مصدره ومقصده، فمصدره كلام الله -تعالى-، وكلام رسوله -صلى الله عليه وسلم- المؤيد بالوحي، ومقصده عبادة الله -تعالى- كما شرع، ولا يمكن الأخذ من هذا المصدر إلا بقواعد صحيحة؛ ليصح ما يستتبط بواسطتها؛ فلذلك لا تستخدم أية قاعدة للاستنباط إلا إذا دلّ الدليل على صحتها؛ فجاء علم أصول الفقه ليبين هذه القواعد، ويبين الأدلة على صحتها.

سبب الدراسة:

ما سبق من أهمية معرفة القواعد الأصولية المعينة على استنباط الأحكام الفقهية من مصدرها، تتفرع عنه أهمية معرفة صحة القاعدة من خلال الأدلة الدالة عليها من ناحية صحة تلك الأدلة وقوتها، وبالرجوع إلى كتب المتقدمين والمعاصرين لم نجد من اهتم بتطور الدليل على القاعدة الأصولية من ناحية من ابتدأه، ومن أضاف عليه، ومن حذف منه، ومن ناحية كونه اعتمد على نص، أو لغة، أو عقل، أو يكون ابتداء الاستدلال بنص، ثم أدخل عليه العقل أو اللغة، أو العكس.

(\*) أستاذ أصول الفقه المشارك بقسم الشريعة - بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة

أم القرى .



٥٤٨



MADDE YAYIMLANDIKTAN

٧٤

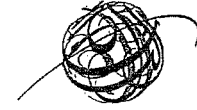
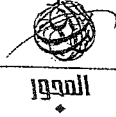
مَجَلَّةٌ

02 Temmuz 2018

كَلِمَاتُ الْعُلَمَاءِ

العدد ٩٩

ربيع ثانی ١٤٣٨ هـ - يناير ٢٠١٧ م



# التسامح

فصلية فكرية إسلامية تصدر عن وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

سلطنة عُمان - مسقط

ص.ب: 3232، الرمز البريدي 112 روي  
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

مجلة التسامح

هاتف: 00968/24644032

00968/24644031

فاكس: 00968/24605799

البريد الإلكتروني:

tasamoh@mara.gov.om

tasamoh@gmail.com

www.altasamoh.net

12CICA



رئيس التحرير

عبد الرحمن السالمي

مستشار التحرير

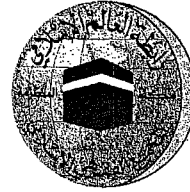
رضوان السيد

Vacip  
(210002)  
مفهوم «الواجب الأخلاقي» لخير كانه

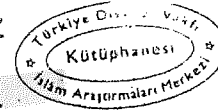
محمد الشيخ

كتب الفيلسوف الروماني القديم شيشرون (106 ق.م - 43 ق.م) منذ أزيد من عشرين قرناً أحد أقدم الكتب الفلسفية في موضوع «الواجب» (44 - 43 ق.م) أورد فيه -ضمن ما أورد- التساؤل الاستنكاري التالي -وذلك بمناسبة حديثه عن منزلة مسألة «الواجب» هذه في الفلسفة-: «... وإِنَّه لموضوع طرقه كل الفلاسفة، وإلا مَنْ ذا الذي يجرؤ على أن يقول عن نفسه: إنه فيلسوف ما لم يكن قد ضَمَّنَ تعاليمه قاعدة خلقية تتعلق بالواجب؟»<sup>1</sup>، لست أدري ما إذا كان الفيلسوف الألماني المحدث إيمانويل كانط (1724-1804) قد قرأ هذا الكلام حتى يُسَرَّ به -وهو الذي عدُّ من بين الفلاسفة فيلسوف الواجب بالامتياز- ولكن ما يمكن زعمه بهذا الصدد أن كانط يستحق في نظر شيشرون أن يتسمى فيلسوفاً. وهو يستحق ذلك بشرف وامتياز؛ ذلك أن الرجل أفرد لمفهوم «الواجب» عدداً من أمات تصانيفه الأخلاقية، هذا إن لم تكن كلها. فقد أورد القول في هذا

♦ باحث وأكاديمي من المغرب.



Emir 050767  
= VACİP 210002



الأمر المطلق، هل يفيد الفور،  
أو مجرد طلب الفعل،  
وتطبيقات فقهية عليه

د/ مختار بابا آدو

أستاذ مساعد بقسم الشريعة  
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
جامعة أم القرى

203-260

مجلة

المجمع الفقهي الإسلامي

D1167

مجلة دورية محكمة  
يصدرها المجمع الفقهي الإسلامي  
برابطة العالم الإسلامي

VACİB

Fıkıh

- farz - vacib

الرسالة  
الشافعي

فقاه ٩٧١ - ٩٧٧

635

VACİB

Fıkıh

المختار  
الغزالي  
١٢٦

899

Vacip  
أراء الواجب

Fıkıh

Muhammed Kamil el-Feki  
Mecellitül-Ezher 846-848

Vacib

~~أراء الواجب~~  
• Mevkıfu'l-ulema el-müslümin min mefhumı'l-vacib  
ed-Dürus el-Hasaniyye, el-Muhammediye (Fas),  
1991, s. 345-365.

İ. Kâfi Dönmez

03 NISAN 1995

VACİB

Fıkıh

- vacibin vakti  
- müvessai  
- müdâyyıak  
تخصیج الفروع على الاصول  
الزنجاني  
- ٩٠

930

İ. Kâfi Dönmez

Vacib

• Mevkıfı'l-ulema el müslimin min mefhumı'l-vacib  
ed-Dürus el-Hasaniyye Toplantısı 20-21 Nisan  
1990, Rabat-Fas. (Not: tebliğın gerek arapça aslı  
gerekse ingilizce, fransızca ve ispanyolca  
yayınlanmıştır. Ayrıca tebliğ ile ilgili tartışmalar  
arapça bir kitapta yer almıştır.)

03 NISAN 1995

VACİB

Fıkıh

المسودة  
في اصول الفقه  
٢٥

923

VACİP

- Farz-ı Ameli, Kat'ı ve Vacip arası  
dahil fark

İbn Abidin <sup>C.I.</sup> 279 <sup>C.II.</sup> 5-3, 178

VACİB

Fıkıh

الموافقات  
الشاطبي  
|| 105

676

VUCÜB

Takıyyü'l-Hakim, el-Usülu'l-Ämme, 58

VACIB

Fikih

الموافقات  
الناسخ  
١٢ / ١٣٣٦

696

VACIP

Namazin Vacipleri

ibn Abidin c-I.s. 456

Vacib  
مقيدة الوجوب والنهي

Fikih

Abdullah el-Merāfi  
Mecelletul-Ezher XXIV, 818-820

VACIB

Fikih

مالاتيم الواجب الا ٢ -

ابن سيران  
المختل

61

Vacib,  
4-Abdulcebbas, el-Muhif, 241

15 HAZIRAN 1993

209

VACIB

Fikih

- Coşar huku ağısından

الجرحية  
ابن زهره

111 - 112

752

VACIP

- Namazin Vacipleri

Nevevi, Şerhu'l Müslim, c. 4 s. 107

Vacib  
اقسام الواجب

Fikih  
~~Kelam~~  
Kelām

Abdullah el-Merāfi  
Mecelletul-Ezher XXV, 175-177

VACIB  
الواجب وأثره في الفقه الاسلامي / فضل الله بن  
فياض شاه جهان .. ماجستير .. جامعه الامام محمد بن سعود  
الاسلاميه - الشريعة - اصول الفقه ، ١٤٠٣ هـ.

٢٢٧٨

الواجب وأحكامه / بابا بن بابا آدو .. ماجستير ..  
جامعه ام القرى - الشريعة - الدراسات العليا الشرعية ،  
١٣٩٩ هـ.

VACIB

Fikih

- Fard

- Vacib

- Vacibin-nevileri

اصول الفقه  
المختلر بك ص ٩٤ - ٩٧

108  
464

اصول الفقه  
ابن زهره ص ٩٢ - ٩١

761

# روضۃ الناظر وجب المناظر

## في أصول الفقه

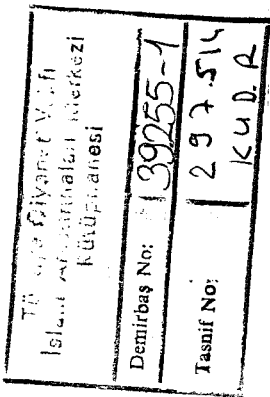
على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

تأليف  
مؤلف الديانة: عبد الله بن أحمد بن محمد بن إدريس المديني  
٥٤١-٥٦٢هـ

قدّم له: د. دكتور وعلم عليه

الدكتور محمد بن علي بن محمد النفل

الأستاذ المشارك  
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - كلية الشريعة بالرياض  
فتم أصول الفقه



### المجلد الأول

مكتبة الرشد

الرياض

١٩٩٤/١٤١٥

17 MART 1996

Vacup (150-189)

(١) والفرض هو: الواجب (٢) على إحدى الروايتين (٣)؛ لاستواء حدهما (٤)

= ايضاً- شرح العضد على المختصر (٢٢٩/١)، تيسير التحرير (١٨٧/١)  
قلت: والأولى في تعريف الواجب هو أن يقال: «ما دم تاركه شرعاً مطلقاً وقلت ذلك حتى يشمل التعريف جميع أنواع الواجب وهي الواجب الموسع، والخير والكفائي وهو الذي اختاره تاج الدين الأرموي في الحاصل (١٦٧/١) وتبعه تلميذه ناصر الدين البيضاوي في المنهاج (٤٧١/١) مع نهاية السؤل، أما التعريفات التي ذكرها ابن قدامة فلا تخلو إما أن تكون غير منعكسة أو غير جامعة لأفراد المعرف انظر في بيان ذلك: المستصفي (٦٦/١)، الإحكام للآمدي (٩٧/١)، المحصول (١١٨/١/١) النفائس (١٩٩/١)

(١) لما فرع من تعريف الواجب شرع في بيان مسألة: «هل الواجب والفرض مترادفان؟» ومعلوم أن العلماء اتفقوا - من حيث اللغة - على أن مفهوم هذين اللفظين - الفرض والواجب - مختلف ومعناهما متباين، فالفرض معناه: التقدير أو الحرز، والواجب معناه: السقوط أو الثبوت. انظر الإحكام للآمدي (٩٩/١)، أما من حيث الشرع فقد اختلف العلماء في الواجب والفرض هل هما مترادفان أو مختلفان؟ على مذهبين.  
(٢) هذا المذهب الأول ومعناه: أن الفرض والواجب مترادفان شرعاً أي: أنهما اسمان لمسمى واحد ولفظان يطلقان على مدلول واحد وهو الفعل الذي ذم تاركه شرعاً مطلقاً.  
(٣) عن الإمام أحمد - رحمه الله - وهي أصح الروايتين عنه انظر: المسودة (ص ٥٠) القواعد والفوائد الأصولية (ص ٦٣).

(٤) هذا هو دليل المذهب الأول - وهو عدم التفريق بين الواجب والفرض - ومعنى هذا الدليل هو: أن حد الواجب ينطبق على الفرض، فهما مستويان في الحد والتعريف فإذا كانا مستويين في هذا المعنى لم يكن لأحدهما مزية على الآخر كما أن الندب والنفل لما كان معناه واحداً وهو ما، يحمد فاعله ولا يذم تاركه - كما سيأتي - لم يكن لأحدهما مزية على الآخر. انظر هذا الدليل وأدلة أخرى لهذا المذهب ومناقشتها في العدة (٣٨١/٢)، والإحكام للآمدي (٩٩/١)؛ المحصول (١١٩/١/١) =

[فصل] (١)

وحد الواجب (٢): ما توعد [ب] (٣) العقاب على تركه (٤)  
وقيل: ما يعاقب تاركه (٥) (٦)  
وقيل: ما يذم تاركه شرعاً (٧)

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «ه»

وهذا الفصل يتحدث عن تعريف الواجب والفرق بينه وبين الفرض .

(٢) الواجب لغة يأتي بمعنى الساقط يقال: «وجب الحائط» ومنه قوله تعالى - في سورة الحج آية «٣٦» -: ﴿فإذا وجبت جنوبها﴾ أي: سقطت على الأرض، ويأتي الواجب بمعنى اللازم لغة يقال: «وجب الشيء: إذا لزم وثبت» انظر الصحاح (٢٣١/١)، المصباح المنير (٨٠٣/٢) و١٠٠٣.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من «ب».

(٤) أورد هذا التعريف للواجب الغزالي في المستصفي (٦٦/١)، والآمدي في الإحكام (٩٧/١) والرازي في المحصول (١١٨/١/١)، وابن الحاجب في مختصره (٣٣٤/١) مع بيان المختصر وجاء فيه بلفظ: «ما أوعده»، وإمام الحرمين في البرهان (٣٠٩/١) وذكر هؤلاء هذا التعريف بدون نسبة إلى أحد .

(٥) آخر الورقة «٢» من «ص».

(٦) أورد هذا التعريف الغزالي في المستصفي (٦٦/١)، والإمام الرازي في المحصول (١١٨/١/١) والفتوح الحنبلي في شرح الكوكب المنير (٣٤٩/١) من غير نسبة إلى أحد.

(٧) هذا قريب من تعريف القاضي أبي بكر الباقلاني حيث قال: «الأولى في حده أن يقال: الذي يذم تاركه ويلام شرعاً بوجه ما» نقله الغزالي في المستصفي (٦٦/١)، ونقل الرازي في المحصول (١١٧/١/١) عن القاضي أبي بكر نحوه. وانظر في هذا =



وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية  
الإدارة العامة للإفتاء والبحوث الشرعية

# المجموع المذهب في قواعد المذهب

للإمام الحافظ الأصولي أبي سعيد  
خليل بن كيكلي العلامي الشافعي

المتوفى سنة ٧٦١ هـ

الجزء الثاني

تحقيق ودراسة:

الدكتور محمد بن عبدالغفار بن عبدالرحمن الشريف

١٤١٤ - ١٩٩٤

25 ARALIK 1995

Vacib (529-623)

وحكى القاضي حسين وجهها<sup>(١)</sup> أنه ليس بمستعمل؛ لأنه لم يؤدبه  
فرضاً.

ومنها أنه لا يجمع بين مكتوبتين بتيمم واحد - على المذهب الصحيح -  
وفيه - أيضاً - وجه شاذ أنه يجوز له ذلك<sup>(٢)</sup>.

ومنها إذا صلى في أول الوقت وبلغ في آخره، فالصحيح أنه لا يجب عليه  
الإعادة، بل يستحب.

وقيل يجب.

وقال الإصطخري: إن بقي من الوقت ما يسع تلك الصلاة بعد بلوغه  
وجبت، وإلا فلا<sup>(٣)</sup>.

أما إذا صلى الظهر يوم الجمعة، ثم بلغ وأمكنه إدراك الجمعة، فإن قلنا  
يجب في غيرها الإعادة فهنا أولى؛ لاختلاف صفة الصلاة.

وإن قلنا لا يجب فهنا وجهان.

قال ابن الحداد: يجب.

وقال الجمهور لا، كالمسافر والعبء إذا صليا الظهر، ثم أدركا الجمعة بعد  
إقامة المسافر وعتق العبد، فإنه لا يلزمهما الجمعة - بلا خلاف -<sup>(٤)</sup>.

ومنها أنه لا يجب عليه إعادة غسل اغتسله أو وضوء فعله قبل البلوغ، بل  
له أن يصلي بهما بعد البلوغ ما لم يطرأ عليهما قاطع، وهذا هو المذهب

(١) ساقطة من (د).

(٢) المجموع ٢/٢٩٣.

(٣) انظر (المجموع ٣/١٢).

(٤) انظر (المجموع ٣/١٢).

المشهور، وشبب<sup>(١)</sup> بعضهم بحكاية وجه في ذلك<sup>(٢)</sup>.

فصل:

الواجب ينقسم بحسب فاعله إلى واجب على العين وواجب على  
الكفاية<sup>(٣)</sup>، وبحسب ذاته إلى واجب معين وواجب مختير<sup>(٤)</sup> - كخصال الكفارة -،  
وبحسب وقته إلى واجب مضيق<sup>(٥)</sup> وواجب موسع<sup>(٦)</sup>. وبحسب فعله في وقته أو  
بعد ذلك إلى<sup>(٧)</sup> أداء وقضاء.

وفي كل من هذه الأقسام مسائل يتخرج عليها.

أما الأولى ففرض الكفاية (٥٨ - ب) لا يباين فرض العين بالجنس خلافاً  
للمعتزلة، بل يباينه بالنوع<sup>(٨)</sup>، لأن كلا منهما لا بد من وقوعه، غير أن الأول

(١) كذا في كل النسخ، ومعنى شبب في اللغة عرض، يقال: شبب الشاهر بفلاة والعبارة غريبة (وانظر المصباح  
٣٥٦/١، تاج العروس ٣٠٧/١).

(٢) انظر (المجموع ١/٣٣٣).

(٣) فرض العين: مهم يقصد حصوله من كل واحد بعينه من المكلفين أو من عين مخصوصة.

(٤) فرض الكفاية: مهم يقصد حصوله من غير نظر بالذات إلى فاعله (المطار جمع الجوامع ١/٢٣٦، نهاية السؤل  
١/١٨٥، القواعد والفوائد ١/١٨٦، شرح الكوكب ١/٣٧٣، الفروق ١/١١٦).

(٥) الواجب المعين: هو مهم يقصد حصوله بالذات.

(٦) الواجب المختير: هو مهم مهم من أمور معينة مطلوب حصوله (نهاية السؤل ١/١٣٢، المطار جمع الجوامع  
١/٢٢٧، التمهيد للإسنوي ٧٥، القواعد والفوائد ٦٥، اللمع ٩، شرح الكوكب ١/٣٧٩).

(٧) في (د) معين، وهو خطأ.

(٨) الواجب المضيق: هو ما سارى وقته فعله بحيث لا يسع غيره من جنسه.

(٩) الواجب الموسع: هو الذي يكون وقته المقدر له أولاً يسع فعله وفعل مثله من جنسه (نهاية السؤل ١/  
١٦٠، سلم الوصول ١/١٦٠، شرح الكوكب ١/٣٦٩، المطار جمع الجوامع ٢٤٢، غاية الوصول ٢٨،  
القواعد والفوائد ٧٠).

(١٠) ساقطة من (د).

(١١) الجنس لغة: الضرب من كل شيء، والجمع أجناس.

(١٢) واصطلاحاً: كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو.

(١٣) النوع لغة: الصنف، قال الصغاني: النوع أحص من الجنس، واصطلاحاً: هو كلي مقول على كثيرين متفقين  
في الحقيقة في جواب ما هو.

(١٤) (المصباح ١/١٣٦، المغرب ٢/٧٧٤، التعريفات ٧٨، ٢٤٧، حدود الألفاظ المتداولة ٥٧٣،  
المطار على الخبيصي ٩٢، ٩٨).

٣ - ٦٩ - ١٨٠

MUBAH  
- MUKELLEP  
X VACIP

اسم الرسالة : الواجب وأحكامه (ماجستير)  
إعداد الطالب : بابا بن بابا بن آد  
إشراف : الدكتور حسين حامد حسان.  
تاريخ الرسالة : ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م  
مباحث الرسالة : تشمل الرسالة: تمهيداً، وبابين، وخاتمة.

أما الباب التمهيدي، فيشمل فصلين:  
يتناول الأول الحكم الشرعي التكليفي، والحكم الشرعي  
الوضعي.  
والفصل الثاني يتناول: أقسام الحكم الشرعي التكليفي،  
وأقسام الحكم الشرعي الوضعي.  
أما الباب الأول فهو في تقسيمات الواجب، وفيه أربعة  
فصول:

الأول في تقسيم الواجب من حيث يحمله إلى غير، ومعين.  
والثاني في تقسيم الواجب من حيث أدائه، إلى: مطلق، ومقيد.  
والثالث في تقسيم من حيث المكلف إلى عيني وكفائي.  
والرابع في تقسيم الواجب من حيث المقدار إلى محدد، وغير  
محدد.

٤٠٩

وأما الباب الثاني «أحكام الواجب» ففيه خمسة فصول، هي:

- مقدمة الواجب.
- نسخ الرجوب.
- في الأمر بالشيء هل هو نهي عن ضده.
- في وجوب المباح، والنفل.
- في اجتماع الوجوب مع الحرمة أو الكراهة
- أما الخاتمة فقد سجل فيها نتائج بحثه، ومنها:
  - أ - الفرض والواجب يدلان على شيء واحد متفاوت المراتب هو «ما يذم تاركه شرعاً بوجه ما».
  - ب - الصوم الواجب لا يصح بدون السنة قبل الفجر، أما صوم التطوع فيصح بالنية في النهار.
  - ج - المباح ليس بواجب، وقد أبطل قول الكعبي بوجوبه.
  - د - إذا اجتمع الوجوب والحرمة في عبادة كالصلاة في الثوب المغصوب، صحت الصلاة، وعلى المصلي إثم المخالفة.



# المحضورات

## في علم أصول الفقه

للإمام الأصولي النظير المفسر

فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي

Vacip (265-348)

Türkiye Diyanet Vakfı İlmî Ansiklopedisi Kütüphanesi	3069-1 237.501 FAH. M
--	-----------------------------

١٢٠٩-١١٤٩/٨٦٦-٥٤٤

دراسة وتحقيق

الدكتور

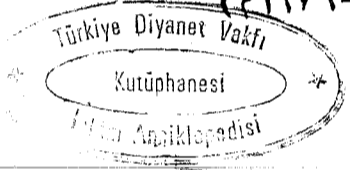
طه جابر فياض العلواني

القسم التحقيقي

الجزء الأول ق «٢»

٢٨ OCAK 1996

(الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م)



النظرُ الأوَّلُ

\*\*\*\*

في «الوجوب»

\*\*\*\*

والبحثُ [إمّا (١)] عن (٢) أقسامه، أو (٣) أحكامه.

أمّا أقسامه - فاعلم: أنه - بحسبِ المأمورِ (٤) به - ينقسمُ إلى «معينٍ»، و [إلى (٥)] «مختيرٍ».

وبحسبِ [وقتِ (٦)] المأمورِ به: إلى «مضيقٍ»، و «موسعٍ».

وبحسبِ المأمورِ (٧): إلى «واجبٍ على التعيين»، و «واجبٍ على الكفاية».

\*\*\*\*

(١) لم ترد الزيادة في آ.

(٢) لفظي «في».

(٣) لفظ ح: «وأحكامه».

(٤) أي: بحسبِ متعلقِ الوجوب، وهو فعل المكلف.

(٥) لم ترد الزيادة في آ.

(٦) سقطت الزيادة من آ.

(٧) أي المكلف.

١٠ MAYIS 2002

واجب:

- ١ - تعريف: الواجب هو ما ثبت طلبه بدليل ظني الثبوت أو ظني الدلالة.
  - ٢ - حكمه: الواجب يلزم فعله، ويثاب فاعله، ويعاقب تاركه عقاباً دون عقاب تارك الفرض، ولا يكفر من أنكره، ومن تركه عمداً فسد عمله، أما من تركه سهواً فعليه جبرانه، ويكون جبرانه في الحج بدم، ويكون جبرانه في الصلاة بسجود السهو.
- فقرأة القرآن في الصلاة فرض لقوله تعالى في سورة المزمّل / ٢٠ ﴿فَأَقْرَأْ وَآمَّا  
يَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ وهذا نص قطعي الثبوت وقطعي الدلالة.
- أما قراءة الفاتحة بالذات فهي واجبة، لقوله ﷺ (لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة  
الكتاب)<sup>(١)</sup>، وهذا نص ظني الثبوت، لأنه حديث آحاد، ولمزيد من التفصيل انظر  
(حكم / ١).

---

(١) البخاري في صفة الصلاة باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلاة، ومسلم في الصلاة  
باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة.

the works of *fiqh* in the chapter on incapacity, (*hadīr*). Examples are Kāsānī, *Badā'ī' al-ṣanā'ī'*, Cairo 1327, vii, 171 ff., and Ḥaṭṭāb and Mawwāq, commentaries on *Khālil*, Cairo 1329, v, 61 ff. Among modern writers, see Ṣubḥī Maḥmasānī, *Nazarīyyat al-ʿamma li 'l-mawḍiʿāt wa 'l-ʿukūd*, Beirut 1948, ii, 106-7. The "authorized" minor and slave generally form the subject of a special chapter in the works of *fiqh*: e.g. Marghinānī, *Hidāya*, iv, 3 (ed. Ḥalabī). On the "authorized" slave, see Santillana, *Istituzioni di diritto musulmano*, ii, 352-6. See also Kudūri, *Mukhtaṣar*, tr. Bousquet and Bercher, 224-30; and Y. Linant de Bellefonds, *Traité de droit musulman comparé*, Paris-The Hague 1965, i, no. 108-9 and 309-11.

(Y. LINANT DE BELLEFONDS)

**IDJĀB** (A.), literally "making definite, binding, due (*wāḍiʿ*)", is in Islamic law the technical term for the offer which, together with the acceptance (*kaḅūl* [see *BAʿ*]), is one of the two essential formal elements which for the juridical analysis constitute a contract, which is construed as a bilateral transaction. Offer and acceptance can be expressed verbally (also in the form of compliance with an order, e.g. by the words "sell me" and "I sell you herewith"), or by the conclusive acts of the parties, e.g. the silent exchange of goods if that is the local custom, at least if the objects exchanged are of small value. There is an obvious contrast between the etymological meaning of the term and the function of what it designs, because the offer can always be withdrawn before it has been accepted (and, according to a Meccan doctrine which was later taken up by al-Ṣhāfiʿī, the so-called *ḥiyār al-madjlis*, even after it has been accepted, as long as the two parties have not separated). This leads to the conclusion that the bilateral construction of contracts, which is quite isolated among the laws of antiquity, was preceded by a unilateral one, which is well known from other systems of law. If this is so, the change from the unilateral to the bilateral construction must have been made at some early date in the formative period of Islamic law.

*Bibliography:* al-Tahānawī, *Kaḥshāh isfīlāḥāt al-funūn*, s.v.; C. Snouck Hurgronje, *The Achehnese*, ii, 320; I. Goldziher, in *RSO*, i (1907), 209; J. Schacht, *Introduction*, 22, 145; idem, *Origins*, 159-61. (J. SCHACHT)

○ **IDJĀR, IDJĀRA**, derived from *adīr* (remuneration), synonymous terms meaning a contract to hire. There are also used, but less frequently, the terms *istiʿdīār* or *ḥīr*. The hirer is called, in the hire of things, *muʿdīār* or *adīr* or *mukāri*; in the hire of services, *adīr*; the person hiring is, in all cases, called *mustaʿdīār*; the thing or service hired, *maʿdīār*, or, rarely, *muʿdīār*, *mustaʿdīār*. The remuneration is uniformly called *adīr* or *adīr*; if it is fixed in the contract, it is *adīr musammaʿ*; if it has to be determined by the judge, *adīr al-mithl*.

*Idjār* or *idjāra* is the contract by which one person makes over to someone else the enjoyment, by personal right, of a thing or of an activity, in return for payment. There are distinguished two main types of *idjāra*: the hire of things (*idjārat al-aʿyān*) and the hire of services (*idjārat al-aʿmāl*). The latter category embraces two sub-divisions: the hire of services proper, i.e. a contract to work, and the hire of skill, more specifically called *istiṣnāʿ* (in the case of the craftsman). Within the same category there are distinguished the case in which the lessee has the exclusive use of the services of the lessor, who is then called *adīr ḥāḍir*, and the case of the *adīr*

*muḥtārak*, who may hire his services to various people.

Hiring is a purely consensual contract, like sale [see *BAʿ*]. It should be noted, however, firstly that the parties are not required to have reached their majority (*bulūgh*); it is sufficient that they should be free men, of sound mind and capable of discernment (*ʿāqil* and *mumayyiz*); and secondly that, in principle, the payment is due only on the fact of enjoyment of the service or the possibility of such enjoyment.

It is not necessary that the lessor (of things) should be the owner of them; it is enough that he should possess the right to dispose of them (*taṣarruf*).

Anything which may be valid for payment in a sale (a possession whose ownership is transferred: money, a tangible thing) may be valid as payment for hire. But the enjoyment of a thing may also count as payment for hire, in which case the contract usually is regarded as consisting of two reciprocal *idjāras*.

The period of the *idjāra* must be stated, but no limit is necessarily fixed. This rule has allowed the mechanism of the *idjāra* to be used to evade the principle of the inalienability of a *wakf*; in various forms, known under the names of *idjāra faʿwila*, *idjāratayn*, *ḥīr*, a contract, duly authorized by the *ḥādī*, is made with the *mutawallī*, who gives the "hirer" the right to remain—in fact, indefinitely—in possession of the property, to plant on it or construct buildings on it, acquiring the ownership of them with all that that implies.

*Bibliography:* Besides the treatises of *fiqh*, from Ṣhāybānī and Sarakhsī onwards, the chapter on *Idjāra*, see also *Madjalla* (the Ottoman civil code), art. 404 f.; Ghazālī, *Wādīr*, Cairo 1318/1900, i, 138 f.; Ibn ʿAbdīn, *Radd al-mukṭār*, v, 2 f.; Ibn ʿĀṣim, *Tuḥfa*, text and Fr. tr. Houdas and Martel, Algiers 1882, 551 f.; Ibn Kāḍī Samawna, *Djāmiʿ al-fuṣūlayn*, Cairo 1301/1883, ii, 179 f.; Ibn Kuḍāma, *Mughnī*, Cairo 1367/1947, v, 397 f.; Ibn Nudjāyem, *al-Bahr al-rāʾiq*, Cairo 1333/1914, vii, 297 f.; Tabbah, *Propriété privée et registre foncier*, Beirut 1947, i, 259 f. (E. IVAN)

○ **IDJĀRA**, the granting of protection (*djīwār* [q.v.]) to a stranger according to ancient Arab practice. This form of protection was especially important for those who travelled about, but it was also used in other cases. The *djār* (pl. *djīrān*) is mostly the person protected, but may also be the protector (as in Sūra VIII, 48/50; *Mufaḍḍalīyyāt*, 760, 18). To ask for protection is *istaḍjāra* (Sūra IX, 6). The granting of protection was announced publicly (cf. Zaynab's *idjāra* of her former pagan husband in Ibn Hishām, 469); and thus, when ʿUḥmān b. Maʿfūn wanted to renounce the *djīwār* of al-Walid b. al-Mughīra for that of God, al-Walid made him declare his renunciation publicly to show that he was not alleging inadequate protection on the part of al-Walid (*ibid.*, 243). It was a point of honour to protect the *djār* as effectively as one protected one's own kin (cf. Abū Tammām, *Hamāsa*, 422; Nöldeke, *Delectus*, 40), and shortcomings in this could be made a serious taunt. Normally a request for *djīwār* had to be accepted (Sūra IX, 6; Ibn Ḥanbal, *Musnad*, ii, 99), and the granting of *djīwār* by one member of a group would be accepted by other members; in connexion with Zaynab's *idjāra* Muḥammad said that protection granted by the least of the Muslims (*adnā-kum*) was binding on all. Two men refused *djīwār* to Muḥammad on his return from al-Ṭāʾif on the grounds that their position in the tribe of Kuraysh was not such that they were entitled to do this, since one was a *ḥalīf* and the

## الزيادة على الواجب حكمها وأثر الخلاف فيها

عبد المعز حريز\*



### ملخص

الزيادة اصطلاحاً: استعمل العلماء كلمة الزيادة في مواضع متعددة، وكلها لا تخرج عن المعنى اللغوي فهي مستمدة منه، ومن هذه الاستعمالات عند الأصوليين والفقهاء:

أ - عند الأصوليين: بحث الأصوليون مسألة الزيادة على النص وعلاقتها بالنسخ كمسألة فرض النية في الوضوء فإنها امر زائد على ما ثبت من أركان في آية الوضوء<sup>(٤)</sup>.

ب - عند الفقهاء: وردت كلمة الزيادة عند الفقهاء في مسائل متفرقة منها في باب البيع، والربا كالزيادة المحرمة في الربا كما جاء في الحديث: فمن زاد أو استزاد فقد أربى<sup>(٥)</sup>.

الزيادة على الواجب، من المسائل الأصولية الجزئية المتعلقة بالواجب، وقد بحثها قليل من العلماء مع أثرها الفقهي، وكانت كتابة الأصوليين فيها قليلة بصورة عامة. وفكرة الزيادة ان يقوم المكلف بأداء الواجب الذي عليه، ثم يزيد في الأداء على أدنى ما يطلق عليه اسم الواجب، وقد اختلف العلماء في حكم هذا الفعل الزائد على الواجب، وفي هذا البحث حررت محل النزاع، وعرضت آراء العلماء وحققت بعض الأقوال المنسوبة للحنفية وللإمام أحمد، ثم عرضت أثر الخلاف الأصولي وفوائده الفقهية.

### صورة المسألة

إذا زاد المكلف في فعل الواجب على أدنى ما يطلق عليه اسم الواجب، كمسح الرأس مثلاً، إذا زاد المكلف على القدر الجزئ في المسح عند الشافعية، وهو لا يتقدر بشيء، بل يجزئ فيه عندهم، ما يقع عليه اسم المسح، وإن قل، فالجزء الزائد عن القدر الجزئ، هو المقصود بالزيادة على الواجب، وقد وقع الخلاف بين الأصوليين في حكمه، ونتج عنه خلاف فقهي في بعض المسائل.

### تحرير محل النزاع

الأصوليون عند عرضهم المسألة، منهم من اكتفى بعرض عنوان المسألة بصورة عامة، مع بيان حكمها بشكل موجز، ومنهم من حرر الخلاف وفصل، ومن مجموع ما ذكره الأصوليون، أجد ان تحرير محل النزاع يحتاج الى بيان أقسام الواجب من جهة تحديده بمقدار معين، وبيان أقسام الزيادة التي يمكن ان تلحق الواجب.

### تمهيد في معنى الواجب والزيادة لغة واصطلاحاً

#### الواجب لغة واصطلاحاً

الواجب لغة هو السقوط، يقال: وجبت الشمس اذا سقطت<sup>(٦)</sup>.

الواجب شرعاً: هو ما طلب الشارع فعله من المكلف طلباً حتماً، وقد عبر العلماء عن هذا المعنى بتعريفات عدة تؤدي هذا المعنى، ومما قيل فيه: ما تعلق العقاب بتركه<sup>(٧)</sup>.

والواجب والفرض والمكتوب واللازم والحتم معنى واحد عند جمهور العلماء وهو المراد بالبحث في مسألتنا هذه.

#### الزيادة لغة واصطلاحاً

الزيادة لغة: يقال زاد المال أي كثر ونما، والزيادة تطلق على المحسات والمعنويات، يقال ازدادت المسألة وضوحاً، وازداد الأمر غموضاً أي: كثر الوضوح والغموض<sup>(٨)</sup>.

\* أستاذ مساعد، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحث ١٩٩٨/١٠/١١ وتاريخ قبوله ١٩٩٩/٥/٣.

(١) الرافعي، أحمد بن محمد الفيومي، المصباح المنير، ج٢، ص ١٠٠٣.

(٢) الشيرازي، أبو اسحاق ابراهيم بن علي، شرح اللمع في أصول الفقه، ج١، ص ٢٨٥.

(٣) مجمع اللغة العربية، مجموعة من العلماء، المعجم الوسيط، ج١، ص ٤٠٩.

(٤) الخن، مصطفى سعيد، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية، ص ٢٦٧-٢٧٠.

(٥) الحديث أخرجه مسلم في المساقاة، باب الربا، ج٢، ص ١١٢١. وانظر البغدادي، القاضي عبد الوهاب، المعونة على مذهب عالم المدينة، ج٢، ص ٩٥٦-٩٥٧.

٢٦٦ و ٢٦٤ و ٢٥٢ و ٢٤٤ و  
 ٣١٤ و ٢٩٩ و ٢٩٢ و ٢٧٣ و  
 ٤٥٤ و ٣٩٦ و ٣٧٦ و ٣٢٨ و  
 ٤٨٥ و ٤٧٥ و ٤٧٣ و ٤٧٢ و  
 ٥٢٥ و ٥٢٠ و ٥٠١ و ٤٨٦ و  
 ٥٢٩ و ٥٣٩ ؛ نالك ص  
 ٥٥٠ ق ٣٦٧ و ٤٢٣ ؛ رابع  
 ص ٤٣ ق ٢٢٧ و ٢٢٨ ؛  
 خامس ص ١٩٦ و ٢٥٤ و ٢٦٨  
 و ٢٦٩ ؛ سادس ص ٤٩  
 و ٤٤٥ و ٤٤٦

ط - ٣١٣ و ١٧١٧ و ٢٤١٢  
 \* صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ فِي مَنْجَبٍ قَدِ صَلَّيْتُ

فِيهِ مَرَّةً -

تر - ك ٢ ب ٥٠

ح - ك ٢ ب ٩٨

\* الْجَمَاعَةُ مِنْ اثْنَيْنِ -

مع - ك ٥ ب ٤٤

\* كَيْفَ يَنْظَمُ فِي الرَّكُوعِ مَعَ

الْجَمَاعَةِ -

ما - ك ٩ ح ٦٤

\* فَضْلُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ -

بخ - ك ١٠ ب ٢٩ - ٣١ و ٣٤ ؛

ك ٣٤ ب ٤٩ ؛ ك ٤٤ ب ٥٥ ؛

ك ٦٥ سورة ١٧ ب ١٠ ؛

ك ٩٣ ب ٥٢

مس - ك ٥ ح ٢٤٥ - ٢٥٩

٢٧١ - ٢٨٢

بد - ك ٢ ب ٤٦ - ٤٨

تر - ك ٢ ب ٤٧ و ٤٨

نس - ك ٥ ب ٢٠ ؛

ك ١٠ ب ٤٢ و ٤٥ و ٤٨ -

٥٢ و ٥٠

مع - ك ٤ ب ١٦ و ١٧

ح - ك ٢ ب ٥٤ و ٥٦

ما - ك ٨ ح ١ - ٦ و ٣

ز - ح ١٥٤ ق ١٥٦

حم - أول ص ٢٧٦ و ٢٨٢ ق

٣٩٤ و ٤١٤ و ٤٣٧ و ٤٥٢

٤٥٥ و ٤٦٥ ؛ ثان ص ١٧

٥٠٠ و ٦٥ و ١٠٢ و ١١٢

WENSINCK AREN JEAN, MIPTAHU KÜNUZÜ's-SÜNNE.

Trc: ABDÜLBAKİ MUHAMMED FUAD, BEYRUT 1983. ss . 276 DIA DM NO: 04160.

KISALTMALAR:

بخ = صحيح البخاري، مس = صحيح مسلم، بد = سنن أبي داود، تر = سنن الترمذي، نس = سنن النسائي، مع = سنن ابن ماجه، مي = سنن  
 الدارمي، ما = موطأ مالك، ز = مسند زيد بن علي، عد = طبقات ابن سعد، حم = مسند احمد بن حنبل، ط = مسند الطيالسي، هش = سيرة ابن  
 هشام، قد = مغازي الراقي